مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

السياسة الخارجية الامريكية في ولاية ترمب الثانية

أ.د صالح بن محمد الخثلان

أستاذ العلوم السياسية ومستشار أول

مركز الخليج للأبحاث

@Gulf_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

Gulf Research Center
Knowledge for All

يعد التنبؤ أصعب وظائف التحليل السياسي بسبب تعقيد الحدث السياسي سواء من حيث العوامل التي تشكله أو مكوناته أو الأطراف المشاركة فيه أو الظروف التي تحيط به. لذلك يتردد أساتذة العلوم السياسية في التنبؤ بمسار الاحداث، ويكتفون في الغالب بشرحها وتفسيرها وربما وضع سيناريوهات متعددة لتطورها المستقبلي. ورغم ما شهده حقل دراسة الانتخابات من تقدم هائل وتوظيف لأدوات نوعية وكمية معقدة بهدف قراءة السلوك التصويتي للأفراد للتنبؤ نتائج الانتخابات حتى قبل بدئها، إلا أن هذا الحقل لا يزال يعاني من الأخطاء حيث تأتي النتائج عكس التوقعات في كثير من الأحيان

رغم ذلك فإن مستجدات الانتخابات الرئاسية الأمريكية تشير إلى تنامي فرص إعادة انتخاب دونالد ترمب لأربع سنوات قادمة. أبرز وأهم هذه المستجدات يتمثل في الأداء السيء للرئيس بايدن في المناظرة الانتخابية التي كشفت عن مشاكل تتعلق بتقدمه في السن وبحالته الصحية جعلت الكثير من مؤيديه يطالبونه بعدم الترشح ومنح الفرصة لمرشح آخر لحفظ فرص الحزب الديموقراطي يوم الخامس من نوفمبر القادم في الاحتفاظ بالبيت الأبيض لأربع سنوات أخرى.

بايدن وفي أكثر من مناسبة رفض جميع الدعوات بل استهزاء بأصحابها من قيادات الحزب الديموقراطي، وأعلن إصراره على الترشح. لا يزال أمام الحزب شهر حتى موعد انعقاد مؤتمره العام في التاسع عشر من أغسطس لإعلان مرشحه بشكل رسمي.

وسواء استمر بادين في الترشح أو اختار الحزب بديلاً عنه، فإن المعطيات الراهنة تعزز فرص دونالد ترمب، (حتى بداية هذا الشهر معظم استطلاعات الرأي تشير إلى فارق نقطتين لصالح ترمب، وثلاث استطلاعات ومنها CNN, WSJ) تسجل فارق بست نقاط،[1] وفي مقال سابق أشرنا إلى أن هذه الاستطلاعات قد لا تكون كافية، حيث تحدد معطيات موضوعية السلوك التصويتي للناخب الأمريكي). لذلك ليس أمامنا سوى الانتظار حتى مساء الخامس من نوفمبر لمعرفة من سيكون الرئيس السابع والأربعين للولايات المتحدة ويحكم البيت الأبيض حتى العام ٢٠٢٨.[2]

ولكن لنفترض أن دونالد ترمب سيكون الفائز بالانتخابات، وهنا لسنا بحاجة للانتظار للإشارة إلى تغيرات محتملة ستشهدها السياستين الداخلية والخارجية الأمريكية بعد توليه الحكم مباشرة. ورغم أن ترمب وكما ظهر خلال فترة الرئاسة الأولى شخص يصعب التنبؤ بتوجهاته وقراراته، إلا أننا نستفيد هنا في قراءة التغيرات المحتملة من وثيقة بحجم ٩٠٠ صفحة مليئة بالمقترحات والتوصيات قدمتها مؤسسة التراث الامريكية Foundation Heritage كخطة عمل حال يبدأ في تنفيذها حال انتهائه من أداء القسم.[3]

الوثيقة التي أصدرتها المؤسسة العام الماضي تحت اسم Leadership for Mandate: the conserva- tive Promise (تفويض القيادة: وعد المحافظين) هي أحد عناصر مشروع تقدمه المؤسسة لترمب

1 Polls Election Presidential 2024 Recent
presiden--2024-latest/polls/com.270towin.www//:https
,polls-election-tial

2 صالح الخثلان(مايو 2024) التطبيع ومفاتيح البيت الأبيض /reports/net.grc.ar//:https

3 /org.project2025.www//:https جميع الاقتباسات في هذه الورقة مصدرها التقرير.

ليكون برنامج عمل متكامل يشتمل أيضاً على (١) قاعدة معلومات بأسماء آلاف المرشحين مقدمة لترمب وفريقه للاختيار من بينهم لتعيينهم في مناصب حكومية وتضمن المؤسسة انتمائهم الايدلوجي للحركة المحافظة وولائهم للرئيس (٢) أكاديمية افتراضية باسم أكاديمية الإدارة الرئاسية لتدريب المرشحين للمناصب لتمكينهم من تولي السلطة بشكل فعال(٣) خطة عمل تتضمن سياسات مقترحة لتطبيقها في مختلف المجالات.

> **مؤسسة التراث Heritage التي تأسست في بداية السبعينات تعد من أبرز المؤسسات الفكرية المحافظة في الولايات المتحدة والتي تسهم في تشكيل الاجندة السياسية للحزب الجمهوري وتدعم سياساته الداخلية والخارجية**

وقبل قراءة أبرز ما تضمنته الوثيقة لابد أن نشير إلى أن مؤسسة التراث Heritage التي تأسست في بداية السبعينات تعد من أبرز المؤسسات الفكرية المحافظة في الولايات المتحدة والتي تسهم في تشكيل الاجندة السياسية للحزب الجمهوري وتدعم سياساته الداخلية والخارجية

في عام ١٩٨١ قدمت المؤسسة تقريرها الشامل للرئيس رونالد ريغان وقالت أنه تبنى ٦٠٪ من توصياتها، في حين تبنى ترمب **ثلثي** توصيات تقريرها الذي قدمته له بعد فوزه في الانتخابات عام٢٠١٦. واذا صح ذلك، فإن تقرير المؤسسة الطويل يستحق القراءة للاستعداد لولاية ترمب الثانية. التغيرات الكبرى التي يقترحها التقرير تتعلق بالشأن الداخلي وتظهر في مشروع إعادة هيكلة كافة المؤسسات الحكومية، ولذلك هناك **قلق حقيقي** من ولاية ثانية لترمب.

مشروع 25

التقرير الجديد الذي صدر بمشاركة ١٠٠ مؤسسة بحثية شارك في كتابته أكثر من ٤٠٠ باحث وخبير في مختلف المجالات من المنتمين لحركة المحافظين وكثير منهم سبق له العمل في إدارات رئاسية سابقة وجاء في ثلاثين فصلاً موزعة حسب الأجهزة الحكومية. ويتضمن كل فصل تحديد لمهام كل جهاز وتعديلات هيكلة داخلية كبيرة بعضها يتضمن إلغاء إدارات ومناصب

يركز التقرير على أربع مجالات يقول انها **ستقرر مستقبل أمريكا** وهي: ١. الاسرة باعتبارها محور الحياة الامريكية، ٢. تفكيك الجهاز البيروقراطي أو ما يسمه بالدولة الإدارية، ٣. السيادة وحماية الحدود، و ٤. حماية الحريات الفريدة ضد تدخلات الدولة.

ينطلق التقرير من افتراضات من أبرزها: أن الولايات المتحدة اليوم «محاصرة من خصوم يهددون وجودها في الداخل والخارج» وأن «التضخم يدمر ميزانيات الأسر، والوفيات الناجمة عن الجرعات الزائدة من المخدرات في تصاعد مستمر، والأطفال يعانون من خطر الإباحية والتحول الجنسي، وفي الخارج، تنخرط الديكتاتورية الشيوعية الشمولية في بكين في حرب باردة استراتيجية وثقافية واقتصادية ضد مصالح أمريكا وقيمها وشعبها».

ويتحدث التقرير عما يصفه ب **«المسيرة الطويلة للماركسية الثقافية»** التي تمكنت من المؤسسات الامريكية؛ فالحكومة الفيدرالية أصبحت عملاقة، مسلحة ضد المواطنين الأمريكيين والقيم المحافظة، والحرية محاصرة بشكل لم يحدث من قبل». ويتكرر تحذير التقرير من الاشتراكية -الشيوعية، واليسار الذي يجب التصدي له وهزيمته وتفكيكه مراكزه في الاعلام والمؤسسات الاكاديمية. ف»اليسار الراديكالي يكره الأسر ويريد القضاء عليها واستبدالها بالدولة، وتستخدم النخب اليسارية أزمة المناخ كأداة لتخويف الأمريكيين للتخلي عن حريتهم ويسعى لدفع أمريكا نحو طريق مظلم لتصبح مثل الاتحاد السوفيتي وكوريا الشمالية وكوبا.»!

يولي التقرير اهتماماً خاصاً بموضوع الاسرة حيث تعاني الأسرة الأمريكية من أزمة، «فأربعون في المئة من جميع الأطفال يولدون لأمهات غير متزوجات، بما في ذلك أكثر من ٧٠ في المئة من الأطفال السود»، ويحذر من انهيار اجتماعي كامل في حال استمر هذا الوضع، ولذلك يدعو لأن يكون **استعادة الاسرة الامريكية والمحافظة عليها أولوية قصوى في السياسات الحكومية**، وأن يبدأ ذلك **بحذف مصطلحات:** التوجه الجنسي والهوية الجنسي، والتنوع، والجندر، والمساواة بين الجنسين، والوعي الجندري، والتوعية الجنسانية، والإجهاض، والصحة الإنجابية، والحقوق الإنجابية.

ويدعو لأن تستعيد الأسرة سلطتها على تعليم أبنائها، ويحذر من شركات التقنية وبرامج التواصل الاجتماعي التي «تفترس الأطفال، مثل تجار المخدرات، لجعلهم مدمنين على تطبيقاتها على الهواتف المحمولة، وتغذي الأمراض النفسية والقلق، وتفسد روابط الأطفال بوالديهم وأشقائهم»

ويدعو معدو التقرير إلى تقليص حجم الجهاز البيروقراطي والحد من صلاحياته واخضاعه للمساءلة، حيث يستخدم آلاف الموظفون البيروقراطيون سلطتهم لتمرير أجنداتهم الايدلوجية اليسارية، فعلى سبيل المثال يقوم البيروقراطيون في وزارة الخارجية بربط برامج المساعدات الخارجية الأمريكية بالترويج لأفكارهم بشأن الإجهاض والتعددية في العالم، ولذلك يقدم توصيات حول «كيفية طرد البيروقراطيين الفيدراليين، وإغلاق الأجهزة الإدارية الفاسدة». كما يحذر التقرير من التطرف البيئي الذي لم يعد مجرد قضية سياسية بل تحول إلى «ديانة» معادية للإنسان تستهدف السيطرة على السكان وعلى النشاط الاقتصادي.

كما يحذر معدو التقرير من العولمة الاقتصادية التي تسببت في أغلاق المصانع الامريكية ونقل الوظائف للخارج، وبدلاً من تصدير القيم الامريكية الخاصة بحقوق الإنسان والحرية تسببت في استيراد قيم الصين المعادية إلى داخل الجهاز البيروقراطي الأمريكي.

لا شك أن الشأن الداخلي الأمريكي لا يهم القارئ الأجنبي، إلا أننا قصدنا من هذه الفقرات كشف

عمق الأزمة الداخلية التي تعانيها الولايات المتحدة وتسببت في حالة من **الاستقطاب الشديد** التي لا بد أن تؤثر على السياسة الخارجية الأمريكية من حيث توجهاتها وأولوياتها. وكما ذكرنا أعلاه فالتقرير الطويل مقسم إلى ثلاثين فصل يغطي كل فصل جهاز حكومي، ويقدم توصيات تتعلق بإعادة هيكلته وتحديد مهامه وصلاحياته. وما يهمنا من هذا التقرير هو ما يتعلق بالسياسة الخارجية التي غطاها التقرير في فصل خصصه لوزارة الخارجية، إضافة إلى ما تضمنه الفصل الخاص بوزارة الدفاع.

السياسة الخارجية الامريكية في مشروع 25

يرى معدو التقرير ضرورة أن تقوم إدارة ترمب الثانية بتطوير استراتيجية كبرى للسياسة الخارجية، ولكن لابد أن يسبق ذلك معالجة القضايا الهيكلية في الوزارة؛ فبدون ذلك ستكون الاستراتيجية في خطر.

> **يجب تعزيز العلاقات مع المملكة العربية السعودية بطريقة تحد من النفوذ الصيني**

الوزارة حسب التقرير لا ينقصها الموارد؛ فهي تضم عشرات الآلاف من الموظفين(٨٠ الف)وتتلقى مليارات الدولارات من التمويل، لكنها تعاني من هيكل تنظيمي غير فعال، وإدارة غير سليمة، ومساءلة ضعيفة، وهيمنة الاعتقاد بأن الوزارة تعرف ما هو الأفضل للسياسات الخارجية الأمريكية دون الحاجة لتوجيه من الرئيس المنتخب. كما **يهيمن اليساريون على الوزارة ويستخدمونها لترويج اجندتهم**. ولذلك يوصي التقرير بالبدء في تعيين قيادات الوزارة من المؤمنين بايدلوجية الرئيس (ما يعرف بالتعيينات السياسية)، **والتوسع** فيها وعدم قصرها على مناصب محددة وذلك لضمان تنفيذ أجندة الرئيس السياسية بسرعة وكفاءة. كما يوصي التقرير بالطلب من **جميع** السفراء تقديم استقالاتهم، وعدم الاقتصار فقط على استقالة السفراء السياسيين كما جرت العادة، وتعيين سفراء يدعمون أجندة الرئيس الجديد في المواقع الاستراتيجية، وضمان أن تعكس المفاوضات والسياسات الخارجية التوجهات الجديدة للإدارة

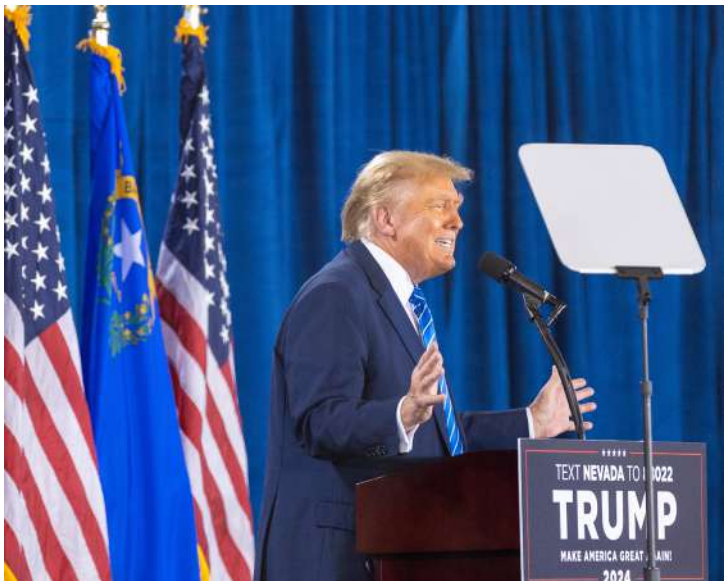

ويوصي التقرير **بتجميد فوري لجميع الجهود المبذولة لتنفيذ المعاهدات والاتفاقيات الدولية غير المصادق عليها**، ويطالب بمراجعة الاتفاقيات الدولية التي وقع عليها الرئيس بادين وإحالتها لمجلس الشيوخ والتعامل معها كما يتم التعامل

مع المعاهدات الدولية حيث يترتب عليها التزامات تعاقدية تستوجب مشاركة السلطة التشريعية. ويدعو للانسحاب من المعاهدات التي ظلت قيد نظر مجلس الشيوخ لمدة ٢٠ عامًا أو أكثر. كما يوصي بأن تعمل الوزارة ضمن ما يمكن تسميته بفريق عمل السياسة الخارجية بمشاركة مستشار الأمن القومي ووزير الدفاع ورؤساء الأجهزة الحكومية الأخرى ذات العلاقة من أجل بلورة السياسة الخارجية للرئيس وتعزيزها، والتأكد بأن لا تعيق البيروقراطية دخل هذه الأجهزة تنفيذ أجندة الرئيس.

أما بالنسبة للقضايا فيشير التقرير إلى أن **قضيتي الهجرة والأمن الداخلي** تمثلان أكثر التحديات التي تواجهها وزارة الخارجية على الساحة العالمية حيث يتم توظيفها دبلوماسياً (استخدامها كحوافز)، ويدعو لإعادة النظر في هذا النهج لما قد يترتب عليه من أخطار على الأمن القومي الأمريكي، وبذلك فعلى الوزارة إعادة تنظيم قبول اللاجئين وتعزيز إجراءات الفحص والتدقيق. كما يوصي التقرير بإعادة تقييم برامج التأشيرات التي قد تعرض الأمن الأمريكي للخطر، ومن ذلك: برنامج تأشيرة التنوع، وبرنامج تأشيرة الطالب، وبرنامج تأشيرة تبادل الزوار

ورغم أن التقرير يرى أن مصلحة الولايات المتحدة تقتضي الانخراط في المنظمات الدولية والتنسيق معها لمعالجة المشاكل العالمية، إلا أنه يؤكد أن العضوية في هذه المنظمات هي مجرد وسيلة لتحقيق أهداف وليست هدفاً في حد ذاته، ولذلك يدعو الدبلوماسيين الأمريكيين إلى معرفة نقاط القوة والضعف في هذه المنظمات، وإجراء تحليل شامل لتكاليف ومنافع مشاركة الولايات المتحدة فيها. وحين تتصرف ضد مصالح الولايات المتحدة، فيجب اتخاذ الخطوات المناسبة للرد، بما في ذلك الانسحاب، كما يوصي بالانسحاب من المنظمات التي لم تعد لها قيمة دون تحديد لهذه المنظمات

ويدعو التقرير إلى توحيد الجهة المسؤولة عن المساعدات الخارجية التي تعتبر أداة مهمة في السياسة الخارجية، ومنع توظيف هذه المساعدات للترويج لأجندة ليبرالية متطرفة. كما يدعو التقرير إلى جعل الدبلوماسية العامة والبث الدولي في خدمة المصالح الأمريكية فهو جزء أساسي من السياسة الخارجية الأميركية من أجل التواصل مع الشعوب.

> **الصين تمثل الخطر الأكبر على أمن الأميركيين وحرياتهم وازدهارهم**

ويدعو للانخراط في الدبلوماسية الإلكترونية؛ حيث أصبح الفضاء الإلكتروني «ساحة للمنافسة بين الولايات المتحدة والدول التي تسعى إلى الاستبداد الرقمي وتصديره.» ولذلك فإن «حماية الفضاء الإلكتروني أمر بالغ الأهمية للأمن القومي ويستحق موارد دبلوماسية متناسبة» وعلى وزارة الخارجية العمل مع الحلفاء لوضع إطار واضح من المعايير القابلة للتنفيذ لحماية الفضاء الإلكتروني وعدم

الاكتفاء المعايير الطوعية الصادرة عن الأمم المتحدة. ويقول التقرير أن على وزارة الخارجية مساعدة وزارة الدفاع في «الهجوم» على الخصوم لوقف الهجمات السيبرانية.

أولويات السياسة الخارجية الامريكية

يحدد التقرير خمس دول هي: الصين وإيران وفنزويلا وروسيا وكوريا الشمالية تستجوب اهتماماً مضاعفاً فهي تمثل «تهديدات وجودية لسلامة وأمن الشعب الأمريكي وإلحاق الضرر بالاقتصاد الأمريكي، ولذلك يجب اعتبارها أولويات قصوى للإدارة الأمريكية القادمة.

> **قصر المشاركة في الحرب في أوكرانيا على المساعدة العسكرية ويجب أن تكون مدفوعة بالكامل**

فالصين تمثل « الخطر الأكبر على أمن الأمريكيين وحرياتهم وازدهارهم، وهي الدولة الأقوى في العالم بكل المقاييس بخلاف الولايات المتحدة، ومن الواضح أنها تطمح إلى الهيمنة على آسيا ومن ثم، من هذا الموقع، أن تصبح بارزة عالميًا. وإذا ما تمكنت بكين من تحقيق هذا الهدف، فإنها يمكن أن تقوض بشكل كبير مصالح أمريكا الأساسية، بما في ذلك عن طريق تقييد وصول الولايات المتحدة إلى أهم سوق في العالم. لذلك يجب أن يكون منع حدوث ذلك على رأس أولويات السياسة الخارجية والدفاعية الأمريكية.» ويدعو التقرير إلى إجراء تقييم عميق للتحدي الصيني من أجل حسم الخلاف الراهن في كيفية التعامل مع بكين ومحاولة البعض «تطبيع» سلوكها والتعامل معها كمجرد منافس؛ «فلا يمكن كبح السلوك العدواني لجمهورية الصين الشعبية إلا من خلال الضغط الخارجي». ويطالب التقرير حلفاء الولايات المتحدة تكثيف جهودهم والانضمام للولايات المتحدة في مواجهة الصين

أما روسيا فهي حسب التقرير قضية انقسم المحافظين بشأنها بين من يراها تمثل تحدي كبير للمصالح الامريكية والسلام والاستقرار والأمن في أوروبا ولذلك لابد من استمرار تدخل الولايات المتحدة في حرب أوكرانيا بما في ذلك تقديم المساعدات العسكرية وحتى مشاركة قوات الناتو والقوات الأمريكية إذا لزم الأمر، ويجب أن يكون الهدف النهائي للصراع هو هزيمة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والعودة إلى خطوط الحدود ما قبل الغزو.

في المقابل لا يرى محافظون آخرون أن الدعم الأمريكي لأوكرانيا يصب في مصلحة الأمن القومي الأمريكي على الإطلاق؛ فأوكرانيا ليست عضوًا في حلف الناتو وهي واحدة من أكثر الدول فسادًا في المنطقة، وعلى الدول الأوروبية المتأثرة مباشرة بالنزاع أن تساعد في الدفاع عن أوكرانيا، ولكن لا ينبغي للولايات المتحدة أن تواصل تدخلها، ويدعون لنهاية سريعة للصراع من خلال تسوية تفاوضية بين أوكرانيا وروسيا

التقرير يقدم رؤية ثالثة تتجنب الانعزالية والتدخل معاً وتدعو إلى تقييم السياسة الامريكية تجاه

الحرب في أوكرانيا من خلال الإجابة على السؤال الاتي: ما الذي يخدم مصلحة الشعب الأمريكي؟ لذلك يجب تقييم المشاركة العسكرية الأمريكية بشكل دقيق وواضح في إطار مصالح الولايات المتحدة من منطلق أن الصين الشيوعية هي أكبر تهديد للمصالح الأمريكية، وأن تقتصر المشاركة الامريكية في الحرب في أوكرانيا على تقديم المساعدات العسكرية وأن تكون **مدفوعة الثمن بالكامل**

وفيما يخص **الناتو** يظهر من التقرير موقفاً معتدلاً على النقيض مما يثار بأن معديه يطالبون ترمب- في حال فوزه- الانسحاب منه؛ فالتقرير يدعو لتحويل الحلف بحيث يتولى الحلفاء نشر القوات التقليدية لردع روسيا وأن تكتفي الولايات المتحدة بالردع النووي من أجل خفض القوات الأمريكية في أوروبا. كما يؤكد التقرير على أن تساهم الدول الاوربية في تحمل تكاليف المظلة الدفاعية الأمريكية والالتزام برفع النسبة المخصصة للدفاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢٪. **فتقاسم الأعباء العسكرية يجب أن يكون جزءًا أساسيًا من استراتيجية الدفاع الأمريكية**، ولذلك يجب تشجيع الحلفاء **بقوة** على القيام بذلك. ويدعو التقرير إلى تعزيز حضور الناتو في القطب الشمالي بعد انضمام فنلندا والسويد، ووضع استراتيجية للدفاع عنه ضد أطماع روسيا.

وتحظى **الهند باهتمام من معدي التقرير فهم يرون أن** تطوير العلاقة الثنائية مع الهند يعتبر **هدف حاسم** للسياسة الأمريكية؛ فالهند تلعب دوراً حاسماً في مواجهة التهديد الصيني وتأمين منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة. كما أنها ضامن أمني حاسم للطرق الرئيسية للسفر الجوي والبحري التي تربط الشرق بالغرب، ولذلك فإن تعزيز الدور الأمريكي الهندي كحجر الزاوية في المجموعة الرباعية(الولايات المتحدة والهند واليابان وأستراليا) يمثل أولوية في السياسة الخارجية الامريكية .

وفيما يتعلق بإيران يذكر التقرير أن النظام الإيراني وبسبب الاحتجاجات التي شهدتها إيران أصبح في أضعف حالاته منذ الثورة الإيرانية ولذلك فالوقت مناسب للضغط بقوة أكبر على طهران ودعم الشعب الإيراني، واتخاذ خطوات أخرى لجذب إيران إلى مجتمع الدول الحرة والحديثة

ولهذا الغرض يقترح التقرير استخدام أدوات اقتصادية من خلال إعادة فرض العقوبات وتوسيعها، وكذلك توظيف الدبلوماسية العامة، وأن «يترك للشعب الإيراني قرار التحرر من قادة البلاد المتعسفين»

> **عضوية المنظمات الدولية وسيلة وليست هدف ويجب تقييم تكاليف ومنافع العضوية**

ويدعو معدو التقرير إلى إعادة الانخراط مع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وعدم التخلي عن المنطقة «فمن دون قيادة الولايات المتحدة، قد تنزلق

المنطقة إلى مزيد من الفوضى أو تقع فريسة لخصوم الولايات المتحدة. وتتطلب هذه التوصية استراتيجية متعددة الأبعاد» ومن ذلك:-

١. منع إيران من الحصول على التكنولوجيا النووية وقدرات إيصال الأسلحة النووية وهذا يقتضي إعادة فرض العقوبات التي فرضتها إدارة ترامب وتوسيع نطاقها؛ وتقديم المساعدة الأمنية للشركاء الإقليميين.

٢. ضمان امتلاك إسرائيل الوسائل العسكرية والدعم السياسي والمرونة اللازمة لاتخاذ ما تراه مناسبًا للدفاع عن نفسها ضد «النظام الإيراني ووكلائه الإقليميين من حماس وحزب الله والجهاد الإسلامي».

٣. ينبغي على الإدارة المقبلة أن تبني على النجاحات الدبلوماسية التي حققتها إدارة ترامب من خلال تشجيع الدول العربية الأخرى، بما فيها المملكة العربية السعودية، على الانضمام إلى اتفاقات إبراهيم. وينبغي أن تشمل السياسات ذات الصلة، **إعادة الشراكة الطويلة الأمد مع المملكة العربية السعودية التي تدهورت في عهد إدارة بايدن.**

٤. وقف تمويل السلطة الفلسطينية.

٥. إبقاء تركيا في المعسكر الغربي ويشمل ذلك التواصل الحثيث مع تركيا لثنيها عن «التحوط» تجاه روسيا أو الصين، وهو ما يتطلب إعادة النظر في الدعم الأمريكي لقوات وحدات حماية الشعب الكردية وحزب العمال الكردستاني التي ترى فيها أنقرة تهديدًا وجوديًا لأمنها.

٦. سيلعب نفط الشرق الأوسط دورًا رئيسيًا في الاقتصاد العالمي. لذلك، يجب على الولايات المتحدة الاستمرار في دعم حلفائها ومنافسة خصومها الاقتصاديين، بما في ذلك الصين.

٧. **يجب تعزيز العلاقات مع المملكة العربية السعودية بطريقة تحدّ بشكل جدي من النفوذ الصيني في الرياض.**

٨. من المصلحة القومية للولايات المتحدة بناء اتفاق أمني في الشرق الأوسط يشمل إسرائيل ومصر ودول الخليج، وربما الهند، كترتيب «رباعي» شبيه بالمجموعة الرباعية التي تضم: الولايات المتحدة والهند وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة.

٩. حماية حرية الملاحة في الخليج وفي البحر الأحمر وقناة السويس تمثل أمراً حيوياً للاقتصاد العالمي وكذلك لازدهار الولايات المتحدة.

١٠. **الموازنة بين حماية وتعزيز حقوق الانسان وبين الاعتبارات الاستراتيجية والأمنية**، مع إيلاء اهتمام خاص للحرية الدينية، وخاصة وضع المسيحيين في الشرق الأوسط والأقليات الدينية الأخرى.

هذه بعض ملامح السياسية الخارجية الأمريكية في فترة ترمب الثانية حسب ما تراه 100 مؤسسة محافظة في الولايات المتحدة.[٤]

4 https://www.heritage.org/project-2025--reach/press/establishment-coalition-100-es-grow-continues-partners-prepara--next-tion

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

www.grc.net